Issue 6457 Wednesday 18/9/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6457 الاربعاء 19 من محرم 1441 هـ 18 من ايلول (سبتمبر) 2019 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

تباطؤ مستويات الطلب على النفط مع وفرة المعروض يمارس ضغوطاً بوجه أسعار الخام

صندوق النقد العربي: الإقتصاد العالمي يشهد بوادر ضعف خلال 2019

ورشة: جانب من ورشة عمل تعزيز الشمول المالي المنعقدة في القاهرة

القاهرة - الزمان

أكد المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي أن الاقتصاد العالمي يشهد بوادر ضعف خلال عام 2019 متأثراً بأجواء عدم اليقين الناتج عن تصاعد التوترات التجارية بين الاقتصادات المتقدمة والمخاوف بشأن تداعيات الارتفاع الكبير لمستويات المديونيات العامة، الأمر الذي انعكس على أنشطة التجارة، والاستثمار، والتصنيع في الاقتصادات المتقدمة، والدول النامية على السواء.ونقل بيان تلقته (الزمان) امس عن الحميدي قوله خلال كلمته في افتتاح أعمال ورشة العمل رفيعة المستوى حول تعزيز الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التي تعقد على هامش افتتاح أعمال اجتماع الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تأكيده(الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع تعزيز الشمول المالي من قبل صانعي السياسات في الدول العربية)، مشيراً في هذا الصدد إلى أن (الارتقاء بالشمول المالي يساهم إيجابياً في خلق فرص عمل جديدة، ويحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، ويخفض معدلات البطالة، والفقر، ويحسن توزيع الدخل، إلى جانب رفع مستوى المعيشة)، مشيداً بـ(الجهود المبذولة من قبل المعنيين في الدول العربية، والتي ساهمت في انخفاض نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية من نحو 71 في المئة في عام 2014إلى نحو 63 في المئة في عام 2017 ومن نحو 78 في المئة إلى 74 في المئة على صعيد الإناث، ومن 84 في المئة إلى 72 في المئة بالنسبة للفئات محدودة الدخل، وذلك للفترة نفسها).

حضور رفيع

وحضر الورشة عدد من محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وعدد من كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، إلى جانب كبار المسؤولين في عدد من البنوك المركزية العالمية، والمؤسسات والهيئات المالية المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة، والتحالف العالمي للشمول المالي، وشركات التقنيات المالية، إضافةً إلى عدد من البنوك التجارية العربية.

واكد الحميدي أن (الاقتصاد العالمي يشهد بوادر ضعف خلال عام 2019 متأثراً بأجواء عدم اليقين الناتج عن تصاعد التوترات التجارية بين الاقتصادات المتقدمة والمخاوف بشأن تداعيات الارتفاع الكبير لمستويات المديونيات العامة، الأمر الذي انعكس على أنشطة التجارة، والاستثمار، والتصنيع في الاقتصادات المتقدمة، والدول النامية على السواء) مشيرا الى أن (ذلك انعكس بدوره على توقع تراجع معدلات النمو للاقتصاد العالمي عن عام 2019 إلى نحو 3.0 في المئة، والاقتصادات المتقدمة إلى 1.9 في المئة، والاقتصادات الناشئة والدول النامية إلى 4.1 في المئة).

متابعة الجهود

وأشار الحميدي إلى (أهمية متابعة جهود التنسيق لحل النزاعات التجارية والعودة إلى مظلة النظام التجاري متعدد الأطراف، والعمل على تدعيم حيز السياسات بمواصلة تبني سياسات نقدية ومالية منضبطة وداعمة للنمو لتعزيز قدرة دول العالم على مواجهة أي صدمات محتملة، إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية لدعم الإنتاجية والتنافسية وزيادة كفاءة أسواق العمل والمنتجات وتشجيع الابتكار)

.وأكد أن (هذه التطورات سيكون لها انعكاسات مهمة على الاقتصادات العربية خلال الفترة المقبلة)، مبيناً أن (التراجع المتوقع في نمو حجم التجارة الدولية سينعكس على مستويات الطلب الخارجي الذي يسهم بنحو 43في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، وبشكل خاص التباطؤ المتوقع لاقتصادات مجموعتي الدول الآسيوية والاتحاد الأوروبي اللتين تستوعبان نحو 56 في المئة من الصادرات العربية الإجمالية). كما بيّن أن (تباطؤ مستويات الطلب العالمي على النفط في ظل استمرار وفرة المعروض من شأنه أن يمارس ضغوطاً على الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي سينعكس على اقتصادات الدول العربية).وقال إن (تراجع البنوك المركزية العالمية عن العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية، تحت تأثير تباطؤ النشاط الاقتصادي، يمثل فرصة للاقتصادات العربية لتبني سياسات نقدية مواتية للنمو في الدول ذات نظم أسعار الصرف الثابت، وتخفيف الضغوط على عملات الدول العربية التي تتبنى نظم أسعار صرف مرنة).وأشار إلى(تقديرات صندوق النقد العربي التي تتوقع تحقيق الدول العربية مجتمعة معدل نمو يبلغ 2.5 في المئة عن عام 2019 مقابل معدل بلغ نحو 2.2 في المئة عام 2018) واضاف أن (التقديرات تشير إلى ارتفاع المعدل إلى نحو 3.0 في المئة خلال عام 2020 انعكاساً لتوقعات التعافي النسبي المتوقع للاقتصاد العالمي، وتواصل الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وإصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية، والإصلاحات الهيكلية لحفز النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، مشيراً في هذا الصدد إلى حاجة الدول العربية لتحقيق معدلات نمو تتجاوز 5.0 في المئة لتحقيق خفض ملموس في معدلات البطالة التي بلغ معدلها في الدول العربية نحو 10 في المئة عام 2018 وهو ما يعادل ضعف المعدل العالمي البالغ خمسة في المئة).

مسارات تقليدية

ولفت إلى (الاهتمام الواسع الذي يوليه صندوق النقد العربي لمسائل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي والارتقاء بفرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة لتشجيع الابتكارات المالية وحفز البيئة الحاضنة للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على دعم تطور أدوات وقنوات التمويل المحلية).

استطلاع

النائب المصري أحمد الطنطاوي يصارح (الزمان) بخبايا المشهد السياسي:

لست مشغولاً بالحفاظ على عضويتي في مجلس الشعب

القاهرة - مصطفى عمارة

شهدت الفترة الماضية قيام عضو البرلمان المصري احمد الطنطاوي بتوجيه انتقادات حادة للسلطة المصرية وأدائها فى إدارة الحكم وعقب تلك الانتقادات ألقت أجهزة الامن المصرية القبض على مدير مكتبه حيث وجهت إليه تهمة الإنضمام الى خلية أمل التى تتهمها السلطات المصرية بوجود صلات بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين وفى ظل تلك التطورات أدلى النائب أحمد الطنطاوي بحوار خاص تناول فيه وجهة نظره إزاء الأوضاع على الساحة السياسية المصرية وفيما يلي نص هذا الحوار .

□ هل ترى أنّ القبض على مدير مكتبك هو إنذار موجه لك بعد انتقادك للسلطة المصرية ؟

– أنا أرى أن الملفات القانونية يجب ألا تختلط بالملفات السياسية وسوف يكون محزن بالنسبة لي أن تدار الأمور بهذا الشكل فهناك شاب يعمل فى مكتبي ومجموعة من أصدقائي يتم التحقيق معهم الآن بتهم أرى من وجهة نظري وبعد الإطلاع على التحقيقات أنها ملفقة وليس لها أى أساس وأنا أنتظر أن ينتهي الأمر بشكل سريع بتبرئة هؤلاء الأشخاص وغيرهم لأنه لايوجد شيئ يسمى خلية أمل على الإطلاق ولكن هناك تحالف سياسي وانتخابي أسمه تحالف أمل ورغم هذا فإن تلك القضية لا تشغلني على الإطلاق لأنني لست حريص على عضوية مجلس النواب بل حريص على احترامي لنفسي واحترامي للناخبين الذين أعطوني ثقتهم وأنا أفعل ما يريح ضميري ويحقق صالح المواطنين وكل ما أطلبه أن أدفع ضريبة أفعالي ولا يتحملها أحد غيري وهذا ما قلته منذ قضية تيران وصنافير ويجب على مؤسسات الدولة أن تقف على مسافة واحدة من الجميع فى حالة التنافس السياسي بين الأغلبية والمعارضة لأن تلك المؤسسات ليست ملكا للسلطة .

□ وماهى إمكانية استمرار تحالف أمل وعدد من أعضائه بعد اتهامهم بالإنتماء للإخوان ؟

– ليست هناك اية علاقة بين هذا التحالف والإخوان لأن هذا التحالف تم بتوافق بين رؤساء الأحزاب والشخصيات العامة والسياسيين فى اجتماعات علنية عقدت بمقرات الاحزاب فى اجتماعات علنية كانت متاحة للصحافة وكان من المفترض أن يقدم هذا التحالف للناخب المصري بديلا للاختيار بين نظامين أسقطهما الشعب المصري واستمرار هذا التحالف مرهون بإرادة أعضائه وليس بإرادة طرف منفرد

□ وماهى رؤيتك للمشاورات التى يجريها تكتل 25-3 ليكون بديلا أو منافساً للأحزاب الحالية فى الانتخابات القادمة ؟

– الأفضل هو الاتفاق على برنامج للخروج بمصر من الأزمة التى تعاني منها وهى أزمة مركبة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية فضلا عن الأزمات المتعلقة بمصالح مصر الحيوية فى المنطقة ولايمكن لطرف منفرد أن يقدم بديلا وأرى أنه من الأفضل الاتفاق على برنامج الحد الأدنى بين الأحزاب والسياسيين والبرلمانيين لطرحه على الشعب المصري فى صورة بديل مكتمل .

□ مع قرب إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية هناك مشاورات تجري بين عدد من الأحزاب لإقامة تكتلات سياسية فهل ترى أن تلك التكتلات أصبحت ضرورة لمواجهة بعض الأحزاب المحسوبة على النظام ؟

– هناك جهد كبير تتصدى له فى المقام الأول أجهزة يفترض أنها ليس لها علاقة بالملف السياسي أو الانتخابات ولكن للأسف أوكل إليها هذا الملف من أجل جمع القوى والأحزاب المؤيدة للسلطة إلا أن الناخب المصري يجب أن يكون له الحق فى اختيار الأحزاب التى يريدها .

□ كيف ترى التعديلات الدستورية الأخيرة والتى يرى البعض أنها تكرس لديكتاتورية جديدة ؟

– هذه التعديلات تعد رده وإنتكاسة وإعادة نظام الحكم فى مصر الى العصور الوسطى واعتراضي على هذه التعديلات يرجع إلى أنها تعد تشويهاً وإعتداء على دستور حاز على أغلبية كاسحة من الرضا الشعبي كما أنني أرى أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة – وأتوقع أننا سوف نكون بحاجة الى إعادة إصلاح ما أفسدته تلك التعديلات إن لم نكن بحاجة الى طرح عقد اجتماعي جديد على المصريين من خلال دستور عصري حديث ينقل المصريين الى زمانهم وأحلامهم فى بناء الدولة الوطنية العصرية فى مصر .

□ وهل ترى أن الأمر يتطلب عقد حوار مجتمعي ومصالحة شاملة لمواجهة تحديات المرحلة القادمة يشارك فيه كل الأطراف السياسية والدينية ؟

– أرى أن التحاور فى الأمور الدينية لها محافل مختلفة عن التحاور فى الأمور السياسية وأعتقد أن المجتمع المصري تجاوز فكرة الاستقطاب الحاد الذى تم تغذيته بشكل خاطئ فى سنوات ماضية لأن المجتمع المصري بطبيعته متسامح ومتآلف وغير مقسم الى جماعات عرقية أو دينية أو طائفية كما هو الحال فى مجتمعات أخرى والتى تطور الصراع بينها الى حروب أهلية غير موجودة بحكم تكوين المجتمع المصري .

□ وهل تتوقع أن تؤدي الازمة الاقتصادية الراهنة وغياب الحريات الى اشعال ثورة أخرى على غرار ثورة يناير ؟

– أرى أننا عندما نصل الى هذا الأمر فإن ذلك يعد إعلاناً عن فشل الحياة السياسية على ضفتيها فى السلطة والمعارضة وحتى لا نصل الى هذا الأمر يتوجب على السياسيين أن يفتحوا مسارات تجنب الجماهير مثل هذه الخيارات التى لها ضريبة كبيرة فالثورات ليست نزهة تخرج إليها الشعوب وإنما تلجأ إليها مضطرة فى حالة انسداد الأفق السياسي ومن هذا المنطلق فإن مصر تحتاج الى التغيير السياسي عبر صناديق الانتخاب للوصول الى مستقبل أفضل من الذي تعيشه الآن .

□ وماهى رؤيتك للإصلاحات الاقتصادية التى تم الإعلان عنها خاصة أن المواطنين لا يشعرون بآثارها حتى الآن ؟

– هناك كلام كثير تم الحديث عنه فى الإصلاح الاقتصادي إلا أن الأفعال محدودة وكثير منها يسير فى إتجاهات خاطئة والأمر لا يعد سوى محاولة من الدولة للتخلص من أعبائها بأسهل الطرق كالتخلي عن الدعم وتثبيت أجور الموظفين والمعاشات ورفع أسعار السلع والخدمات الأساسية والبحث عن مصادر تمويل من خلال الإقتراض الذي تجاوز حد الخطر وبالتالي فإن ما يحدث حاليا إصلاح مالي وليس اقتصادياً لأنه لم يصل الى القطاعات الحقيقية فى الاقتصاد لتقديم حلول للمشكلات المزمنة أو التى استجدت وكل ما حدث هو تطبيق لروشتة الإصلاح المالي التى فرضها صندوق النقد الدولى وطبقت فى العديد من الدول ولم تحقق النجاح الذي تسوق لها السلطة حاليا □ وماهو تقييمك للدور الذي تؤديه النقابات ومنظمات المجتمع المدني فى إيجاد حلول لمشاكل المجتمع ؟

– منظمات المجتمع المدني تقدم خدمات جلى فى شتى مناحي الحياة وعلى سبيل المثال هناك 27 بالمئة من الخدمات الصحية التى تقدم فى نطاق القاهرة الكبرى يقدمها القطاع الأهلي طبقا لتصريحات الأمين العام لاتحاد المؤسسات الأهلية وللأسف فإن العديد من الجمعيات التى تقدم خدمات اجتماعية وصحية للمواطنين تم التضييق عليها بسبب بضعة عشرات من الجمعيات تعمل فى المجال الحقوقي ومن بين هذه الجمعيات عدد أقل يحصل على تمويل أجنبي فى نطاق قانون يفرض عليهم أن لا يحصلوا على تمويل إلا بعد موافقة جهات إدارية وأمنية وأرى أنه يجب افتراض حسن النية فى الجمعيات التى تقدم خدمات وإعانات للمواطنين حتى يثبت العكس .

□ وماهى رؤيتك للتجربة البرلمانية الحالية ؟

– قلت عبر قبة البرلمان وفى أحاديث تليفزيونية أنه بالنظر إلى الأداء أو المنتج الذي يخرج من البرلمان الحالي فإنني أرى أن هذا المنتج هو الأسوأ فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية والمصريين يستحقون أداء أفضل من ذلك بكثير على كافة المستويات .

□ وفى النهاية ماهى اقتراحاتك لإخراج مصر من أزمتها الراهنة ؟

– لابد أن تكون هناك دولة قانون والذي يجب أن يطبق على الجميع بلا تمييز وعلى المؤسسات أن تقوم بواجبها وأن تتخلص من دولة الفرد وتعليمات الكبار كما نحتاج الى برنامج إصلاح اقتصادي يشرف عليه خبراء مصريون لتقديم حلول للمشكلات المصرية خلاف الحلول المستوردة من صندوق النقد الدولي فضلا عن إصلاح سياسي حقيقي فى دولة تتسع للجميع فضلاً عن نظرة أعمق لملفات مصر الحيوية مثل مياه النيل ومصالحها فى محيطها الدولي والاقليمي كل هذه الحلول تبدأ أولا من دولة القانون والمؤسسات والاعتراف باننا نعيش فى ظل أزمات اقتصادية وسياسية لن تجدي المسارات الحالية فى حلها .

حوار: النائب الطنطاوي خلال حديثه لمراسل (الزمان) في القاهرة

لحظة تأمل في مشهد بصري

في البداية يجب ان نحيي المحافظ اسعد العيداني وهو يستعيد الطابع المدني عبر استعادة المشهد الحضري لمدينة البصرة .. هذه المدينة التي عرفت في عصور التاريخ الاسلامي حقلا نوعيا من حقول اللغة العربية ومدارس الفلسفة والبيان وتاصيل ارضيات الفكر الاسلامي.

ان مدينة بهذا الحجم في التاريخ يجب ان يقابلها بعد التغيير مشروع مماثل ينهض بحقولها النفطية وعمرانها الانساني والاجتماعي ويرفع عن كاهلها المثقل بالمعاناة التاريخية التجاوزات والعشوائيات وهيمنة قوى الضغط الاقتصادية ومظاهر السلاح انسجاما مع هويتها التاريخية وفرضيتها الفلسفية والفكرية وثرائها الحضاري وقيمها الاخلاقية..

ان الهجمة الشرسة التي يتعرض لها المحافظ حيث وصل مستوى التهديد بالقتل واستهداف عائلته اشارة بالغة الى حجم الانجاز الميداني وفحوى الرسالة التي اشتغل العيداني على ايصالها للمعنيين بامر البصرة ,كما ان هذا المستوى من التصدي للرسائل الهاتفية دليل على شجاعة الرجل وهو يقدم نموذج المسؤول حيث يتراجع الهم الشخصي والاسري والعائلي لحساب الوطني والمحلي والتنموي.

مرة ثانية نحيي الرجل ليس لشجاعته التي ابداها في مواجهة وسائل الاستهداف والقتل وحسب انما في مواجهة البعض من المتضررين سواءا كانوا افرادا وجماعات سياسية ومن لديهم منافع وتجاوزات على الارض .. حيث يجب ان نقف الى جانب المسؤول الذي يسهر على تطبيق القانون والانظمة والتعليمات دون انحياز سوى الانحياز للمواطن والضرورات التنموية ومصالح الناس كما ان مساندته والوقوف معه ودعمه من الواجبات الاخلاقية والوطنية مثلما يجب ان يكون لنا موقف شجاع ووطني ومسؤول ازاء من يهدد ويمس حياة الرجال الوطنيين ,لان هذا التهديد لايمثل تهديدا لشخص انما هو مؤشر على التعطيل والارباك وقرار بابقاء البصرة مدينة عائمة على التجاوز مقيمة في المجهول !.

ان السبب الرئيس برايي وراء تردي منظومة الخدمات هي الميوعة واستسهال تطبيق القانون والمجاملة سواءا كان تنفيذيا في الحكومات المحلية او الاتحادية وقد ضربت تلك العشوائية طابع المدن واستهدفت مركزها بالتدمير والتشويه! .

هنا لا نتحدث عن التجاوزات التي لاتزيد عن 200متر لمواطن يريد ان يحتمي بها بسكن عشوائي حرره من قبضة الدوله ليثبت به وطنيته التي يضحي من اجلها والخالية من مفردات التصميم الاساسي انما نتحدث ونؤشر على حجم الخلل الكبير الذي حول البصرة ثالث اكبر المدن ومنبع النفط الى مكان للنفايات والدكاكين ومعارض السيارات وكراجات الغسل والتشحيم بحماية بعض اصحاب النفوذ ومجموعات الضغط ولك ان تتصور مدينة بهذا الحجم من الاستهداف كيف يكون شكلها .. وكيف يمكن اخراجها من مكب النفايات الى جوهر الحياة !.

ان هذه التجاوزات المقصودة امعان في اذلال حضرية هذه المدينة واستمرار في الهيمنة على قرار الدولة والحكومة المحلية وكأن هذه المكبات والتشويهات المقصودة رسالة انكم لن تستطيعوا تغيير هذا "الواقع" فكان لابد من قرار شجاع وسريع يضع حدا لهذا الاستهتار !.

اليوم وفي غمرة هذا الصراع المحتدم بين حضرية المدن وثقافة التمدن ورسالة الحياة وقوى الهيمنة والتجهيل والتضليل والتجاوز والعشوائيات حيث ترسلها البصرة الى بقية المدن العراقية ,علينا ان نحيي اي مسؤول في مراكز الدولة التنفيذية حين يقوم بامر مماثل من اجل بعث الحياة في مفاصل المدن وصولا الى استنهاض معنى الحياة والفعل والتطور والمدنية وتجاوز الخطأ والانطلاق نحو الانجاز .

ان الشجاعة في تطبيق الانظمة والقوانين والذهاب الى مركز المصالح الاجتماعية والاستجابة لمقتضيات المصالح الاستراتيجية للناس هو الكفيل برفع التجاوز عن الدولة وهيبتها وقد يكون ما يجري في البصرة مقدمة لرفع هيمنة قوى الضغط عن كاهل الدولة ومسؤوليتها الاخلاقية والدستورية ازاء مواطنيها .

ان فرض القانون مسؤولية دستورية وقرار شجاع وتكليف وطني وعلينا ان نكون بحجم هذه المسؤولية في بلد يحتاج ثلة مؤمنة به وبمستقبله .

شروان الوائلي

بغداد

سنغافورة وبناء المستقبل

الذي يزور سنغافورة ويقرأ عن تاريخها وكيف نشأت وتطورت سيندهش سريعا لاليات التطور والانقلاب السريع في محركات النمو ومستوى الحداثة التي صنعها مؤسس الدولة رئيس الوزراء الراحل لي كوان يو ، الذي يعده السنغافوريون ابو سنغافورة وباني نهضتها . لقد تهيأت لي فرصة ممتازة لزيارة سنغافورة في 2017 ضمن ورشة علمية نظمتها وزارة الخارجية في سنغافورة بشأن دور الدين في المجتمعات المتنوعة ، وحفزتني تلك الرحلة للاطلاع عن كثب على تجربة تلك الدولة الاسيوية الصغيرة في بناء ذاتها بعد ان كانت دولة مأزومة في وحدتها السياسية والاجتماعية وعاشت واقعا متخلفا ومنقسما في ظل غياب رؤية سياسية فانقلبت في عقود قليلة الى دولة موحدة وذات موارد فائضة ورؤية تنموية ابهرت العالم حينما اتجهت لاعادة تعريف هويتها الوطنية وحفزت قدرات الانسان لديها بالعلم والمعرفة وتطبيق العدالة والمساواة على الجميع وتبني اجراءات حازمة لمحاربة الجريمة والفساد حيث تعد اليوم في مقدمة دول العالم في مؤشرات التنمية البشرية والصناعية وتطبيقات التكنولوجيا والحكومة الالكترونية والطاقة النظيفة والصناعات المتطورة وهي اليوم اكبر المراكز المالية والتجارية في العالم وتضم اكبر مصانع بناء السفن في العالم وثالث اكبر موقع لتكرير النفط في العالم . وقد اختيرت في 2004 ضمن العشرة الأوائل الأكثر تقدمًا على مستوى الأسواق المالية عالميًا، وجاء هذا الاختيار ضمن تقرير المنافسة العالمية للملتقى الاقتصادي العالمي، ولديها احتياطي عملات أجنبية يتخطى حاجز الـ 60 مليارًا، وتعد الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والصين وألمانيا وتايوان وهونك كونك من أبرز شركائها التجاريين ، وأصبحت أحد أسرع مراكز إدارة الثروات نمواً في العالم، حيث اعلن البنك المركزي السنغافوري في نهاية عام 2013 أن حجم الأموال المدارة عام 2012 يصل إلى (1.29) تريليون دولار أمريكي .

ان قراءة تاريخ سنغافورة يبين انها بقيت ردحا من الزمن موطنا للعاطلين عن العمل زمن الاحتلال البريطاني و بسبب فقرها وانقسامها الاثني وندرة مواردها ابعدت من الاتحاد الماليزي عام 1965. وحين تبحث في تاريخ هذا الدولة الصغيرة سيدهشك كيف ان رئيس وزراءها (لي كوان يو) ، قد بكى امام البرلمان حينما طردت بلاده من الاتحاد الماليزي ، وقطعت العلاقات معها. لقد اعتقد لي كوان يو ان بلاده في تلك اللحظة التاريخية لا تتحمل الاستقلال وليس بمقدورها ادارة ذاتها فخرجت المظاهرات في ارجاء البلاد طالبة العودة الى ماليزيا وبسبب نقص الخدمات والموارد فقد انتشر بعد الاستقلال الفساد المادي والاخلاقي وانتشرت الجرائم والسرقة وعمت الفوضى السياسية والاجتماعية ارجاء البلاد .

ولكن تبقى ارادة الانسان اقوى من كل الظروف المحيطة فقد تمكن لي كواي يو من فرض سياسات صارمة وطبق اصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية انعكست بعد سنوات على حال البلاد ومستوى النمو فيها ، فقد اتجه لي كوان يو الى الانسان السنغافوري المتخلف وسعى الى اصلاحه بالعلم والمعرفة والانفتاح على الخارج المتقدم وبفضل الانسان المتعلم والممكن استطاعت سنغافورة النهوض بواقعها المتخلف الى واقع قوي جعلها بعد عقود في مصاف الدول المتقدمة في مجال التعليم والصحة والبيئة والاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي .

ان دراسة نموذج سنغافورة التنموي وكيف استطاعت ان تشق لها طريقا فريدا في التنمية والتطور الاقتصادي ، يشكل اداة فاعلة لدراسة مسارات النهضة التي ينبغي للدول المأزومة سلوكه للنهوض بواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، واول الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة هي ان التعددية المجتمعية وانقسام الهويات ليست سيئة بالمطلق اذا تمكن القادة السياسيون من ايجاد نظام وطني توافقي يقوم على المساواة والعدالة في توزيع منافع السلطة بعيدا عن اي انحيازات ايدلوجية ومصالح سياسية .

كما ان نهضة سنغافورة لم تكن تتحقق بشخصية الرئيس لي كوان يو وقوة شخصيته وانما برؤيته التنموية والاصلاحية ، فقد يكون الرجل مارس في بعض مراحل حكمه نوعا من القسوة حيال معارضيه ، الا ان سياساته التنموية على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وقضائه على الفقر والامية والبطالة ومحاربته الفساد وتطبيقه للقانون على الجميع وبلا مجاملة وسعيه لتحقيق انسجام وتلاحم بين فئات المجتمع السنغافوري كان لها اثرها الواضح في نهضة سنغافورة خلال ثلاثة عقود فقط ، ولاشك ان اهم درس يمكن الاستفادة منه هو ان وصول رجل دكتاتوري ومستبد الى السلطة قد تكون سببا لمزيد من التصدع السياسي والانشقاق الاجتماعي مالم يترافق مع رؤية تنموية لذلك المستبد تسعى الى انتشال البلد من حالة الانقسام السياسي والاجتماعي الى مرحلة التطور والتنمية في كل المجالات.

ان تجربة سنغافورة المنقسمة والفقيرة الموارد والمشرذمة القوى والتوجهات تقدم دليلا على امكانية نهضة الشعوب والامم التي تعاني الانقسام واستفحال المشكلات الداخلية اذا ماتوفرت لها شروط النهضة من قيادة تنموية وانسان ممكن ومتحرر من أي عقد نفسية ورواسب اجتماعية فضلا عن طاقات علمية خلاقة تقود البلد نحو التنمية والتقدم الصناعي والانساني ، وهذا بلاشك منهج واضح وشرط ثابت في تقدم الامم ونهضتها فمن سنن الله في خلقه انه عندما تغرب الفكرة يبزغ الصنم كما يقول مالك بن نبي والعكس صحيح حينما تتوافر الامة على مقومات العلم والابداع فان طريق الجهل والتخلف والانقسام يكون قصيرا .

دهام محمد العزاوي

بغداد

شركة مصافي الجنوب شركة عامة

تعلن شركة مصافي الجنوب شركة عامة عن إعلان المناقصة التالية:

م/ اعلان مناقصة خارجية للمرة الاولى

ITEM	REQ NO	DESCRIPTLON	PRICE
١-	٥١٥/٢٠١٩/E للمرة الاولى	صمامات سيطرة لوحدة الغاز الثانية المبلغ التخميني للمناقصة ٢١٦،٠٠٠ مائتان وستة عشر الف دولار امريكي فقط	٢٠٠،٠٠٠ IQD

فعلى الراغبين بالاشتراك بالمناقصة الحضور الى مقر الشركة الكائن في منطقة الشعبية / محافظة البصرة للحصول على شروط المناقصة وحسب المبلغ المؤشر ازائها والمبلغ غير قابلة للرد علماً بأن تاريخ الغلق الساعة الثانية عشر ظهر ليوم ٥ / ١١ / ٢٠١٩ وفي حالة مصادفة يوم الغلق عطلة رسمية يستمر الإعلان الى ما بعد العطلة ويعتبر اليوم الذي يلي العطلة آخر يوم لغلق المناقصة وفقاً للشروط المدرجة ادناه :

١- تقديم كافة مستمسكات الشركة (شهادة تأسيس –عقد تأسيس الشركة مع محضر الاجتماع الاول التأسيسي والاعمال المماثلة والكفاءة المالية للشركة) مصادقة من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة وفي حالة عدم توفر أي من المستمسكات المذكورة سوف يهمل العرض ولا تتحمل شركتنا أي مسؤولية بذلك.

٢- شمول العمال العراقيين العاملين لدى الشركات الأمنية المتعاقدة مع الشركات المقاولة بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي والزام تلك الشركات بذلك وتتحمل التبعات القانونية المترتبة عن عدم التطبيق .

٣- تحديد مدة نفاذية العطاء بفترة لاتقل عن (١٢٠) يوماً من تاريخ الغلق على ان يكون مبلغ العطاء التجاري المقدم بالدولار الامريكي او اليورو او الدينار العراقي والمبلغ الاجمالي للعطاء رقماً وكتابة.

٤- تقديم بطاقة السلامة الكيمياوية (MSDS) مع العروض الفنية المقدمة من الشركات بالنسبة للطلبيات الكيمياوية المعلنة.

٥- تقديم تأمينات اولية (صك مصدق او خطاب ضمان او سفتجة) ولامر شركتنا ويتضمن الاشارة فيها الى رقم واسم المناقصة على ان لا تقل مدة نفاذيته عن (٢٨) يوماً من تاريخ نفاذ العطاء عن طريق مصرف عراقي معتمد لدى البنك المركزي العراقي وبمبلغ قدره بقيمة (٤,٣٢٠) اربعة الاف وثلاثمائة وعشرون امريكي فقط.

٦- مبلغ التخمين للمناقصة كما مؤشر إزائها اعلاه .

٧- للاطلاع على تفاصيل الطلبية والشروط الاخرى يمكنكم زيارة موقع الشركة :- WWW.SRC.GOV.IQ

٨- للاستفسار عن اي معلومات يمكنكم مراسلة شركتنا وعلى العنوان التالي :- contracts@src.gov.iq

٩- يكون مكان ايداع العطاءات التجارية والفنية لدى لجنة استلام وفتح العطاءات الخارجية في مقر الشركة وبظروف مغلقة ومختومة.

١٠- متطلبات التاهيل المطلوبة: أ) القدرة المالية : على مقدم العطاء ان يقدم أدلة موثقة تثبت قدرته على القيام بالمتطلبات الآتية: ١- الحسابات الختامية معدل ربح لآخر سنتين متتالية مصادقة ومدققة من قبل محاسب قانوني معتمد. ٢- معدل ايراد سنوي يعادل (١٠٨,٠٠٠) مائة وثمانية الاف دولار امريكي فقط للسنوات الخمسة السابقة. -3سيولة نقدية تعادل (١٠٨,٠٠٠) مائة وثمانية الاف دولار امريكي فقط. (ب) الخبرة والقدرة الفنية: ان يقدم دليلاً موثقا يثبت بان لديه عقود تجهيز منفذة سابقا وبانه وكيل شركة مصنعة لصمامات السيطرة لوحدة الغاز ومعروفة عالميا (حصرا).

١١- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان.

١٢- يجب على مقدم العطاء الالتزام بكافة الشروط والمواصفات المذكورة في الوثيقة القياسية بكافة اقسامها.

حسام حسين ولي
مدير عام شركة مصافي الجنوب